

المسكن...). وسيتم جمع المعلومات في المسح وفقاً لأحدث المفاهيم والتصنيفات الإحصائية الدولية. كما سيخصص جزء من هذا الدعم لتمويل مسح حول الهجرة الدولية (MED HIMS) وفقاً لمنهجية وضعها خبراء برنامج مدينتان وبالتنسيق مع العديد من المنظمات الدولية التي تهتم بموضوع الهجرة.

ولفت إلى أن الشق الآخر لهذا الدعم سيخصص لبناء القدرات وتقديم الدعم الفني للعاملين في إدارة الإحصاء المركزي، وتدريب كوادرها على أحدث أساليب المعالجة وتحليل البيانات وإدارة المسوح وتأمين الجودة وفقاً للمعايير المعتمدة في الأجهزة الإحصائية الأوروبية.

وفي النهاية شكرت الدكتورة توتليان جميع العاملين في المفوضية الأوروبية في بيروت وعلى رأسهم السفيرة إنجلينا إيخهورست لمهنيتهم وكفاءتهم العالية، إضافة إلى كلٍّ من فريق عمل وزير الدولة للتنمية الإدارية ومنظمة العمل الدولية.

ثم كانت كلمة مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي الذي شكر فيها الاتحاد الأوروبي في لبنان وزارة التنمية الإدارية على اختيارهم تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 3.8 ملايين يورو نظراً لما سيلاقيه هذا التعاون من أصداء إيجابية على مستوى الوطن ككل، ولإنعكاساته الإيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

بعد ذلك أعربت سفيرة الاتحاد الأوروبي إنجلينا إيخهورست عن فخرها بأن هذا المال المخصص لتعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان سصرف في المكان الضروري لأنه من الأهمية بمكان أن يكون لأي منظمة وبلد إحصاءات يستند إليها لاتخاذ قرارات حاسمة وبناء السياسات، متوجة بدور إدارة الإحصاء المركزي الفعال في السعي للحصول على هذه الهدف.

بعدها ألقى وزير العمل سجعان قزي كلمة أشار فيها إلى عمل الوزارة في هذه الحكومة لإقرار مشروعين جديدين يعطيان مختلف شرائح الشعب اللبناني وهما: مشروع ضمان الشبخوخة ومشروع ضمان الموظفين والعمال المتقاعدين. كما شدد على فائدة هذا المشروع الذي يضعه الاتحاد الأوروبي على أن يجعل مؤسسة الضمان من مساعدات الاتحاد الأوروبي مناسبة لاصلاح حقيقي في مؤسسة الضمان إن على صعيد مجلس الادارة أم على صعيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مضيفاً بأن الاصلاح والمكتنة وتغيير نهج الادارة وذهنية العمل هي شروط ضرورية للإفادة الصحيحة والكافلة من الدعم الخارجي.

أما كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام فألقاها معايي وزير التنمية الإدارية نبيل دو فريج، وشكر فيها المجموعة الأوروبية على دعمها المستمر للحكومة اللبنانية بشكل عام ومكتب وزير الدولة للشؤون التنمية الإدارية بشكل خاص. وعرض الوزير دو فريج المشروعين اللذين تشملهما الهيئة والعاذنين لكل من إدارة الإحصاء المركزي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي الختام عَوَّل الوزير دو فريج على أهمية هذا المشروع وانعكاساته الإيجابية المرتقبة على الإدارة العامة والمواطنين بشكل عام وعلى الإدارتين المستقيدين بشكل خاص، متوجهاً بالجهود الكبيرة والقيمة التي تضطلع بها رئيسة بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان.

اطلاق برنامج "تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان" في السراي الكبير برعایة دولة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام

بتاريخ 13 حزيران 2014، وبرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بمعالي وزير التنمية الإدارية نبيل دو فريج وبحضور سفيرة الاتحاد الأوروبي إنجلينا إيخهورست ومعالي وزير العمل سجعان القزي ومدير عام إدارة الإحصاء المركزي الدكتور مراو توتليان ومدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، تم اطلاق برنامج "تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان" الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 10 مليون يورو، والذي يهدف إلى تمويل مشروع البيانات الإحصائية وتعزيز قدرات إدارة الإحصاء المركزي، كما يهدف إلى تعزيز وتحسين نوعية وتنطيط خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد شارك في حفل الاطلاق العديد من المدراء العامين وممثلين عن الهيئات العسكرية والمنظمات الدولية إضافة إلى حشد من الاعلاميين والمهتمين بهذا البرنامج.



من اليمين إلى اليسار: مدير عام إدارة الإحصاء المركزي الدكتور مراو توتليان، سفيرة الاتحاد الأوروبي إنجلينا إيخهورست، معايي وزير التنمية الإدارية نبيل دو فريج، معايي وزير العمل سجعان القزي، مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي.

في البداية كانت كلمة للمديرة العامة لإدارة الإحصاء المركزي الدكتورة مراو توتليان، أشارت فيها إلى أهمية هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي، إذ تبلغ الحصة المخصصة لدعم العمل الإحصائي في إدارة الإحصاء المركزي 5.5 مليون يورو تهدف إلى تحسين كمية ونوعية المعلومات الإحصائية بشكل عام مع التركيز على أثر الأزمة السورية على الوضعين الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. وأكدت الدكتورة توتليان على أنه لا يمكن لتدخلات المعندين على أرض الواقع أن تكون فعالة ما لم تتوفر إحصاءات دقيقة تعطي صورة عن واقع المقيمين من لبنانيين وسوريين وغيرهم في كل قضاء من أقضية لبنان.

كما أشارت إلى أن الجزء الأكبر من هذا الدعم والذي تبلغ قيمته 3.5 مليون يورو سيخصص لتمويل مسح بالعينة عن الأوضاع المعيشية للأسر والقوى العاملة في لبنان، إذ سيختطى حجم العينة 45000 أسرة موزعة على الأراضي اللبنانية كافة وتنضم من الخصائص الديمografية لأفراد الأسرة، والتعلم، والعملة والبطالة (الوضع في العمل، مكان العمل، القطاع الرسمي، القطاع غير الرسمي، والدخل الشهري لجميع الشخص العاملين)، والظروف المعيشية (التأمين الصحي، الخدمات الصحية، خصائص